

# برنامج أوازييس إفريقيا (Africa OASIS)

تقديم المساعدة الميدانية والخدمات والإسناد في مجال البنى التحتية  
إلى أجهزة الشرطة الإفريقية

مع تزايد الطابع العالمي والمعقد للأنشطة الإجرامية، أصبح وصول أجهزة الشرطة إلى أدوات وتقنيات فعالة لمحاربة الإجرام أمراً في غاية الأهمية. واستجابة للتحديات التي تواجه العمل الشرطي في القرن الحادي والعشرين، يعمل الإنتربول على تعزيز قدرة أجهزة الشرطة على مكافحة الإجرام عبر الوطني والإرهاب خاصة في البلدان المعرضة للخطر بسبب افتقارها للموارد البشرية أو المالية أو التدريب والخبرة الفنية أو البنى التحتية التقنية.

## التركيز على إفريقيا

وضع الإنتربول برنامجاً إقليمياً يسمى أوازييس إفريقيا. وهذا البرنامج، الذي أطلق عام 2008، يدعم عمليات شرطية في إفريقيا ويقدم المساعدة إلى هيئات إنفاذ القانون في بناء قدراتها وتعزيز بنائها التحتية بشكل مستدام يعود بنتائج طويلة الأمد وبعيدة الأثر.

إن إفريقيا ما زالت في حاجة إلى دعم مستمر وشامل من بلدان الإنتربول الأعضاء الأكثر ثراءً وتدريباً من أجل بناء أجهزة شرطة مهنية وتطويرها والحفاظ عليها. وإقراراً منها لهذه الحاجة، قررت الحكومة الألمانية تمويل برنامج أوازييس إفريقيا لمدة أربع سنوات.

ومن بين المسائل الشرطية التي تواجه بلدان إفريقيا:

- **الإجرام المنظم** - يتزايد استخدام تجار المخدرات لإفريقيا كنقطة عبور لتهرب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا. ويجري تهريب المركبات المسروقة لاستخدامها أو بيعها لتمويل جرائم خطيرة أخرى. كما يعتبر الاتجار في البشر وجرائم الحياة البرية من دواعي الانشغال البالغ في المنطقة.
- **الإرهاب** - يشكل الإرهاب تهديداً للأمن الوطني في جميع أنحاء العالم كما يرتبط به العديد من أشكال الجرائم الأخرى.
- **أمن الحدود** - إن تعزيز فحص الجوازات والتدقيق فيها على الحدود الوطنية أمر لا غنى عنه لمنع المجرمين الخطرين من التنقل بحرية في أنحاء العالم.
- **الفساد** - إن استتباب الأمن ووجود جهاز شرطة مدرباً تدريباً جيداً واحترام حكم القانون كلها أمور أساسية لضمان عدم اختلاس المساعدات الإنمائية الموجهة إلى المنطقة أو الاستيلاء عليها، وللمساعدة في مكافحة الإجرام عبر الوطني.



## الأهداف الثلاثة لبرنامج أوازييس إفريقيا

لمساعدة إفريقيا على التصدي للمشكلات المذكورة، يعكف الإنتربول حالياً على وضع مجموعة من التدابير الشاملة والمتكاملة لمكافحة الإجرام تركز على ثلاثة مجالات رئيسية:

**بناء القدرات** - يهدف الإنتربول، عن طريق تقديم تشكيلة من برامج التدريب والإنماء، إلى تزويد موظفي الشرطة بالخبرة العملية وإتاحة الفرصة لهم لتبادل المعارف والخبرات الفنية مع زملائهم.

وبإمكان موظفي الشرطة المشاركة في برامج تعقد بالتناوب في أحد مكاتب الإنتربول الإقليمية (أبيدجان ونيروبي) كما يمكنهم المشاركة في برنامج الإنتربول الدولي للتدريب الشرطي (الذي يعقد في مقر الأمانة العامة في ليون). وبذلك يمكن لأجهزة الشرطة تكوين نواة من الموظفين الذين يمتلكون المهارات اللازمة للتعامل مع المسائل الشرطة الوطنية والدولية.

ويتمثل أحد الأنشطة الأساسية في تقديم التدريب والأدوات في مجال التحليل الجنائي مع التركيز على التهديدات التي تواجه المنطقة وهي الإجرام المنظم (كالمركبات الآلية المسروقة والاتجار في البشر والمخدرات والأسلحة غير المشروعة) والإرهاب الدولي وفساد الموظفين العموميين.

ويُعد برنامج لتدريب مسؤولي الشرطة مخصّص لموظفي شرطة مختارين يُتوسّم فيهم المقدرة على أن يصبحوا من صناع القرار أو رؤساء هيئات الشرطة والقدرة على التأثير في أساليب ومنظومات الشرطة في بلدهم.

**البنى التحتية** - يهدف البرنامج إلى توسيع نطاق وصول مسؤولي أجهزة إنفاذ القانون الإفريقية إلى شبكة اتصالات الإنتربول الشرطة العالمية المأمونة (I-24/7) وقواعد بياناته الميدانية.

وقد جرى وصل 53 من بلدان إفريقيا الأعضاء في الإنتربول بمنظومة I-24/7 لكن من الضروري للغاية توسيع نطاق الوصول بما يتعدى المكاتب المركزية الوطنية ليشمل الموظفين العاملين في الميدان. فعلى سبيل المثال، سيُتيح نشر منظومة قاعدة بيانات شبكة الإنتربول النقالة/الثابتة (MIND/FIND) للموظفين العاملين في المنافذ الحدودية إجراء تقصيات فورية في قاعدة وثائق السفر المسروقة والمفقودة وتبيّن المجرمين.

**العمليات** - يجري تقديم أدوات التحقيق والإسناد الميداني الطارئ لا سيما من خلال عمليات شرطة مشتركة تستهدف مجالات الإجرام ذات الأولوية.

وعلى سبيل المثال، يُعتبر العديد من البلدان الإفريقية وجهة للمركبات المسروقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. وقد أُجريت سبع عمليات ميدانية عام 2008 تمثلت في توقيف مركبات بشكل منظم على حواجز الطرقات للتقصي عنها في قاعدة بيانات الإنتربول الخاصة بالمركبات الآلية المسروقة (SMV) أعطت تلك العمليات زحماً للعمل الشرطي في القارة الإفريقية حيث شارك فيها قرابة 250 1 موظف شرطة من 20 بلداً، مدربين على استخدام قاعدة البيانات والتقنيات التحقيقية ذات الصلة. كانت النتائج مشجعة حيث أُجريت تقصيات بشأن 32 000 مركبة في قاعدة بيانات المركبات الآلية المسروقة وجرى توقيف أكثر من 300 شخص.

